THE ECONOMY

الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

Quarterly bulletin published by SEA (DEC 2024)(جمادى الآخرة 1446 هـ) نشرة ربع سنوية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية

كلمة افتتاحية
Opening Statement

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

يصدر عدد ديسمبر 2024 من نشرة الاقتصاد بعد مرور العام الأول من الدورة الرابعة عشر لجمعية الاقتصاد السعودية. لقد كان هذا العام حافلاً ولله الحمد بالإنجازات وذلك بفضل تكاتف جهود أعضاء مجلس الإدارة والجهاز الإداري وتفاعل أعضاء الجمعية مع هذه الفعاليات المميزة. لقد تشرفت مع زملائي وزميلاتي في مجلس الإدارة بلقاء صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود، وزير الطاقة ورئيس شرف للجمعية حيث تم إطلاع سموه على هذه الإنجازات والاستماع لتوجيهاته بما يدعم دور الجمعية كجمعية علمية ومركز فكر فعال.

وفي هذا السياق يقدم هذا العدد ملخصًا لدراسة علمية بعنوان "دور مراكز الأبحاث والدراسات في دعم القرار الاقتصادي" والتي توضح أهمية مراكز الأبحاث والدراسات (مثل جمعية الاقتصاد السعودية) ودورها في صنع القرارات الاقتصادية العامة، ومعرفة متطلبات نجاح هذه المراكز، واستطلاع حدودها وإمكانياتها ومستقبلها.

يتضمن العدد صفحة لأخبار أعضاء جمعية الاقتصاد السعودية شاملة لإنجازاتهم العلمية والمهنية بما يدعم التعارف والتواصل بينهم وينشر تقدمهم علمياً ووظيفياً. ويسرنا أيضاً في هذا العدد أن ننشر ملخصات مختصرة للبحوث الطلابية الثلاثة الفائزة بجائزة "أفضل بحث تخرج" في مرحلة البكالوريوس لتخصص الاقتصاد في الجامعات السعودية.

وكما هو معتاد من نشرة الاقتصاد نقدم لكم مقالات اقتصادية متنوعة تغطي مواضيع قيمة منها: مقال موسع عن الاستدامة المالية ومقال أخر عن الاستثمار الأجنبي، إضافةً إلى مقالات عن الاقتصاد الدائري وعن الإطار الشامل للتنمية لبناء سياسات أكثر فاعلية.

تضمنت النشرة مقالًا مميزاً باللغة الإنجليزية عن التنافسية الاقتصادية للمملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، كما تم تخصيص الصفحة الأخيرة من النشرة لعناوين البحوث المنشورة في العدد الأخير من مجلة "الدراسات الاقتصادية"، وهي مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية.

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة الرئيس الشرفي لجمعية الاقتصاد السعودية يلتقي مجلس إدارة الجمعية

HRH Prince Abdulaziz bin Salman, Minister of Energy and Honorary President of the Saudi Economic Association, meets Board of Directors

التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود وزير الطاقة الرئيس الشرفي لجمعية الاقتصاد السعودية مع مجلس إدارة الجمعية برئاسة أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد وبحضور جميع أعضاء وعضوات المجلس والمدير التنفيذي، وذلك يوم الأربعاء (2024/10/9م) في قاعة التشريفات بجامعة الملك سعود. هذا وقد حضر الاجتماع أيضًا كلٌ من سعادة أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف (عضوة شرف الجمعية)، وسعادة د. ريما بنت حسن بن سعيد (عميدة كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود).

تم خلال الاجتماع مع سموه مناقشة عدة قضايا شملت قطاع الطاقة وتطورات الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى مواضيع متعلقة بشؤون جمعية الاقتصاد السعودية، بما في ذلك مؤتمرها العلمي القادم، وآلية تطوير عملها باعتبارها جمعية علمية ومركز فكر مهم لها أهدافها المرسومة مع سعيها لتنفيذ استراتيجيتها بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

رئيس التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

تعاهد للاستشارات الاقتصادية
أرقام arqaam
سابك sabic
إعانة

فعاليات الجمعية

Association Activities

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية خلال الربع الرابع من عام 2024م فعاليتين قيمة بما يتسق وتحقيق أهداف الجمعية ويخدم المسؤولية المجتمعية للجمعية، وقد تضمنت الفعاليات التالي:

1. جاسة حوارية بعنوان "قراءة فكرية لجائزة نوبل في الاقتصاد"

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية في مساء يوم 2024/10/28م جلسة حوارية بعنوان "قراءة فكرية لجائزة نوبل في الاقتصاد" وهي جائزة عالمية تمنح للإنجازات المتميزة في حقل علوم الاقتصاد. قدمها مشكوراً سعادة د. مفلح بن علي الشغيثري (أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الملك سعود و الرئيس التنفيذي عضو اللجنة العلمية بجمعية الاقتصاد السعودية) وادارها سعادة رئيس مجلس الإدارة أ.د. أحمد المحيميد.

حضر الجلسة لفيف من الاقتصاديين في المملكة ومنهم عضو شرف الجمعية معالي أ.د. ماجد المنيف ومعالي د. عبدالرحمن الحميدي الرئيس التنفيذي لصندوق النقد العربي (سابقاً) وعددٌ من أساتذة وطلبة الاقتصاد. وللاستفادة من هذه المناسبة تضمنت الجلسة الحوارية عددٌ من التوصيات العملية والاقتراحات بما يخدم تخصص الاقتصاد وتشجيع البحث العلمي فيه محلياً واقليمياً. وفي نهاية الجلسة تم تكريم د.مفلح الشغيثري بدرع تذكاري لإثراءه هذه الجلسة الفكرية، وشكر الحضور الكريم على تفاعلهم ومداخلاتهم القيمة.

2. تكريم الطلبة الفائزين بجائزة " أفضل بحث تخرج اقتصاد"

احتفت جمعية الاقتصاد السعودية في يوم الأربعاء 27 نوفمبر 2024م بالطلبة الفائزين بجائزة "أفضل بحث تخرج" في مجال الاقتصاد لمرحلة البكالوريوس لهذا العام، حيث قام سعادة رئيس مجلس الإدارة، أ.د. أحمد المحيميد، بتسليم الجوائز للفائزين، وذلك بحضور كلٍّ من سعادة نائب رئيس جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي، أ.د. يزيد آل الشيخ، وسعادة عميدة كلية إدارة الأعمال، وسعادة د. ريما بن سعيد، وسعادة د. ممدوح آل فريان، رئيس اللجنة العلمية في جمعية الاقتصاد السعودية. وقد جاء حفل التكريم متزامناً مع فعاليات "يوم البحث العلمي" الذي أقيم في كلية إدارة الأعمال بالجامعة.

الفائزون بالجائزة:

المركز الأول للطالبة: رغد بنت وليد باسودان

عنوان البحث: "هيكل الاقتصاد السعودي والعدالة الاجتماعية: إشارة خاصة لدور الصناعات التحويلية والخدمات" (الجائزة: 5000 ريال مع شهادة تقدير ودرع تكريمي).

المركز الثاني للطالبة: رود بنت خالد العجاجي

عنوان البحث: "محفزات نمو القطاع العقاري السعودي: ما دور تمكين المرأة اقتصاديًا؟" (الجائزة: 3000 ريال مع شهادة تقدير ودرع تكريمي).

المركز الثالث للطالب: عبدالمجيد بن سالم آل حامد

عنوان البحث: "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1996-2020)"

(الجائزة: 2000 ريال مع شهادة تقدير ودرع تكريمي).

أخبار أعضاء جمعية الاقتصاد السعودية

SEA Members' News

نسعد بمشاركة أخبار أعضاء جمعية الاقتصاد السعودية كما وردتنا، بهدف تعزيز التعارف والتواصل بين الأعضاء وتسليط الضوء على مساهماتهم العلمية والمهنية بما يعود بالنفع على الجميع. وبهذه المناسبة، ندعو الأعضاء إلى تزويدنا بآخر إنجازاتهم العلمية والمهنية وذلك عبر البريد الإلكتروني الخاص بالجمعية sea@ksu.edu.sa ليتم نشرها في الأعداد القادمة من نشرة الاقتصاد.

- صدر قرار رئيس جامعة الملك سعود المُكلف أ.د. عبدالله بن سلمان السلمان بتكليف سعادة د. طلال بن حمد السبهان عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية وأمين المال في الجمعية ليكون رئيس لقسم الاقتصاد بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود اعتباراً من تاريخ 1446/6/11هجري وحتى إشعار آخر.

- صدر لسعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرزاق السيد عمر (مستشار ادارة المشاريع وخبير الجودة وريادة الأعمال وعضو هيئة التدريس في كلية ادارة الاعمال بجامعة المجمعة) ثلاثة كتب في عام 1446 هجري وهي: كتاب "ادارة الجودة الشاملة TQM" وكتاب "إدارة التغيير والتطوير التنظيمي" وكتاب "المهارات الإدارية"، والصادرة من دار الابداع الثقافي للنشر والتوزيع (الجيزة / جمهورية مصر العربية).

- حصل سعادة الدكتور/ علي فايع الالمعي على درجة الدكتوراه من كلية الإدارة والاقتصاد (تخصص اقتصاد) من جامعة ام القرى حيث كانت رسالة الدكتوراة بعنوان: الأزمات الاقتصادية النفطية وأثرها على الأداء المالي للمصارف المدرجة في السوق المالي السعودي (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية: أزمة النفط 2014م نموذجاً)، (2023/1445).

كما نشر الباحث ورقة علمية مستلة من الرسالة بعنوان: "الأزمات الاقتصادية النفطية وأثرها على الأداء المالي للمصارف المدرجة في السوق المالي السعودي" في مجلة العلوم التربوية (صادرة من كلية الدراسات العليا للتربية بجامعة القاهرة جمهورية مصر العربية)، العدد الثاني مجلد 33، ابريل 2024.

- حصل سعادة الأستاذ الدكتور/ تركي بن عبدالمحسن بن عبيد على عضوية منصة إيفاد العلمية في 21 يوليو 2024م وذلك لتحقيقه سعادته شرط متوسط معامل الإنتاج البحثي المضافة للمنصة وهو 157.5.

- تقلدت سعادة الأستاذة/ دانية أركوبي وكيلة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاستشراف التقني والاقتصاد الرقمي (سابقاً) في شهر يونيو2024 م منصب مديرةً عامة بمعهد توني بلير للتغيير العالميTony Blair Institute for Global Change ومديرة أولى في فريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستشاريين.

- تم اختيار سعادة الأستاذ/ بسام بن سليمان العبيد ضمن أفضل 50 متداولاً على مستوى الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي وذلك في يوم 19 مايو 2024 بملتقى دبي للتداول 2024م.

- حصل سعادة الأستاذ/ خالد بن صالح الخزاعي على ترخيص من وزارة السياحة في تقديم استشارات سياحية (ترخيص رقم: 16000026)، كما حصل على شهادة مهنية من الهيئة العامة لتنظيم الاعلام كمدير محتوى (ترخيص رقم: 803031).

- نشر المحلل الاقتصادي الأستاذ/ أحمد بن فلاح الجهني أربعة بحوث اقتصادية محكمة وهي:

  - "قياس أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي الخاص بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000 إلى 2021 "، والذي كان مشاركة بفعاليات المؤتمر العلمي السادس في جامعة الملك عبد العزيز (تاريخ النشر 2023/11/20).

  - " قطاع الاسمنت في المملكة العربية السعودية بين التحديات والتطلعات: دراسة تحليلية لقطاع الاسمنت خلال الفترة 2000 إلى 2021"، منشور في المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (تاريخ النشر 2023/11/30)

  - "قياس أثر مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2021" منشور في المجلة العربية للنشر العلمي (تاريخ النشر 2022/9/2).

◄ "قياس أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995 حتى 2021"، منشور في المجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة (JIRSU) (تاريخ النشر 2022/12/15).

- تم تعيين الأستاذ/ عبدالرحمن بن صالح الماجد في مطلع عام 2024 (عضو اللجنة الإعلامية في جمعية الاقتصاد السعودية) على وظيفة مدير منتج في مبادرة "تسعة أعشار" وهي إحدى مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، كما تم تكليفه بمهمة المتحدث الإعلامي للمبادرة.

- حصلت سعادة الأستاذة/ شروق عبدالله محمد المرزوق على شهادة خبرة عمل (وظيفة باحث) في مركز التواصل والاستشراف المعرفي بالديوان الملكي في مجال البحث في الشؤون الاقتصادية، كما انهت في عام 2024م ماجستير إدارة الأعمال الدولية- من جامعة سالفورد البريطانية.

- تعيين سعادة الأستاذ/ خالد علي محمد الخضيري في 23 يونيو 2024م على وظيفة محلل خطط وميزانيات في إدارة مساندة المشاريع بالشركة السعودية للكهرباء، حيث كان يعمل قبل ذلك محلل بيانات في الإدارة العامة لشركة أسواق عبدالله العثيم.

- حصل سعادة الدكتور/ عبدالله بن مسلط البقمي عام 1443هـ على "وسام المملكة في الاتقان" وذلك تقديرًا لتفوقه ومهارته والأداء الحسن، من قِبَل صاحب السمو الملكي ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز (حفظه الله).

- شارك سعادة الأستاذ/ مشاري بن عبدالعزيز الرشيد ببحث علمي في الجلسة العلمية الثانية في المؤتمر الثالث لكليات العلوم الإدارية بجامعات دول مجلس التعاون بعنوان "فعالية التحول الرقمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الإجمالي المحلي: دراسة مقارنة" في المؤتمر الثالث لكليات العلوم الإدارية بجامعات دول مجلس التعاون، المنعقد في جامعة الملك سعود. (28-29 شوال 1445 الموافق 7-8 مايو2024)

- حصل سعادة المهندس/ عبدالملك عبدالرحمن الحداد على عضوية مركز الحزام والطريق التجاري الدولي للوساطة International Commercial Mediation Center for Belt and Road Initiative ببكين (الصين) كوسيط معتمد لحل المنازعات التجارية التي قد تحدث بين الافراد ومنظمات الأعمال العربية الصينية، والمركز معتمد من الحكومة الصينية كمركز للتحكيم والوساطة في حل المنازعات على المستوى المحلي والدولي.

- أ. سلمان ال حجاب، حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة الملك سعود عام 2019م، حصل على ترقية وظيفة استثنائية لمرتبين في أحدى الهيئات الحكومية المهمة، وكلف بإدارة وحدة في أحد فروع الهيئة ثم كلف بإدارة فرع منذ اغسطس 2024م، اجتاز اختبار الشهادة الاحترافية الدولية لمحترف الأعمال المعتمد في القيادة الادارية (CBP-LS) المقدمة من الجمعية الدولية للتدريب على الأعمال (IBTA)

- تعيين الأستاذة أريج بشير كعكي في منصب مدير تنفيذي لمركز الدراسات والاقتصاد التابع لشركة مال الإعلامية الدولية، ولدى أريج بكالوريوس اقتصاد نقود ومؤسسات مالية من جامعة الملك عبد العزيز وماجستير مالية دولية من جامعة غرب سدني في استراليا وهي مستشار في الإدارة المالية وكاتبة اقتصادية وخبيرة مصرفية لأكثر من 10 سنوات في عدد من المؤسسات البنكية.

- حصلت سعادة الدكتورة/ مريم إبراهيم الحبابي في عام 2023م على درجة الدكتوراه في الاقتصاد |من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث كانت رسالة الدكتوراة بعنوان: "الاقتصاد الرقمي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية". كما نشرت الباحثة عددً من البحوث منها:

◄ "الخصائص الرقمية وتحليل توطنها في الاقتصاد السعودي"
Digital Characteristics and Analysis of their Location in the Saudi Economy
في المجلة الأكاديمية للأبحاث (2023). الرابط

◄ "الاقتصاد الرقمي وأثره على خصائص سوق العمل في المملكة العربية السعودية"
The Digital Economy and its Impact on the Characteristics of the Labor Market in Saudi Arabia
في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية (2023) الرابط

◄ تحليل التوطن في القطاع الصناعي السعودي| المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال
Locational analysis of the Saudi manufacturing sector
في المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال (2020) الرابط

- شارك سعادة الأستاذ/ مازن صلاح كامل في برنامج "AUA-HKUST Entrepreneurship Bootcamp 2024" الذي انعقد في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من 2 إلى 8 يوليو 2024. هذا البرنامج التدريبي من تنظيم مركز ريادة الأعمال بجامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا The Hong Kong University of Science and Technology (HKUST) وذلك بالتعاون مع اتحاد الجامعات الآسيوية Asian Universities Alliance (AUA).

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

ملخص كتاب دور مراكز الأبحاث والدراسات في دعم القرار الاقتصادي

المؤلف: أ. ولاء بن عبدالملك كفيه

صدر من شركة تكوين المتحدة للنشر والتوزيع في عام 1445هجري (2024م) كتاب بعنوان " دور مراكز الأبحاث والدراسات في دعم القرار الاقتصادي وأثر البحث العلمي على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية" للأستاذ ولاء بن عبدالملك كفيه. الكتاب في أساسه مبني على مشروع بحثي لمرحلة الماجستير في جامعة أم القرى وكان بأشراف د.عابد العبدلي.

هدف المؤلف إلى إظهار دور مراكز الأبحاث في مجال البحث العلمي من الناحية النظرية في الإطار المفاهيمي، مع التركيز لهذا الدور من الناحية الاقتصادية، وقياس أثر البحث العلمي المنتج بالمراكز البحثية على النمو الاقتصادي بالدول العربية ومقارنتها بالمملكة العربية السعودية.

يأتي هذا الكتاب ليوضح أهمية مراكز الأبحاث والدراسات ودورها المتصاعد في صنع القرارات الاقتصادية العامة، وأيضاً التعرف إلى المعايير والشروط اللازمة لنجاح دور المراكز، كخلفية مهمة للاستكشاف والاستطلاع حول حدود وإمكانيات مراكز الدراسات والأبحاث في دعم وصنع القرار الاقتصادي ومستقبل هذا الدور. إضافة إلى دراسة أثر مراكز الأبحاث والدراسات والبحث العلمي على النمو الاقتصادي. وينطلق هذا المشروع البحثي من طبيعة المشكلات والمعوقات التي تعاني منها المراكز البحثية ودورها في تطوير المعرفة والبحث العلمي ووضع البذرة الأولى لإنشاء مركز للأبحاث الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

تناول الكاتب في ثناياه "الإطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث والدراسات". وعرض نشأة هذه مراكز والتي تعود إلى الحرب العالمية الأولى. وهذا التطور جاء على خمسة مراحل ممتدة ما بين عام 1910 إلى وقتنا الحالي. ثم عرض مفهوم دور مراكز الأبحاث والدراسات وعلاقتها بالقرارات الاقتصادية. إذ يعد الدور الذي تقوم به مراكز الأبحاث مؤشراً على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة الاقتصادية والتقدم الحضاري في المجتمع وتطور الجماعة العلمية والبحثية. وازدياد هذا الدور هو تعبير عن انتقال البحث العلمي من مرحلة (الباحث الفرد) إلى مرحلة (الباحث المؤسسي).

وعن أهمية مراكز الأبحاث والدراسات الاقتصادية تبين إنها أصبحت أسلوب حياتي معتاد يرجع إليه في حل القضايا، والمشكلات، ومعرفة التوجهات، والآراء، والأفكار، حول القضايا والموضوعات المهمة. مصنفةً إلى مراكز حكومية وشبه حكومية وخاصة وأكاديمية، والمعايير المعتمدة في هذا التصنيف هي معايير التمويل، والفكر الاقتصادي، والاستقلالية. أما المعايير المعتمدة للتأثير على القرارات الاقتصادية مصنفة إلى مستويات متعددة.

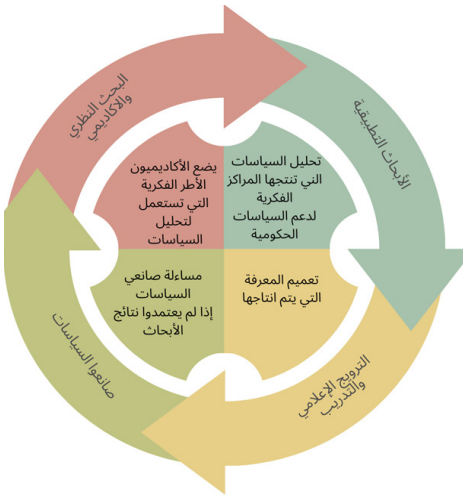

ويتطرق الكاتب إلى علاقة مراكز الأبحاث والدراسات مع الدولة والمجتمع، ذلك أن هذه العلاقة تختلف عن كل هيئات الدولة والمجتمع، وهذا يعود لسببين وهما المقدار الممنوح للمراكز من حرية واستقلالية وعمومية التوصيات التي يخرج بها الباحثين. كما يشير إلى أن أهداف مراكز الأبحاث والدراسات وخصائصها، فتشير الأهداف حول تحليل الواقع وتقديم رؤى مستقبلية، وإنتاج الأفكار وتطبيقها مستندة إلى البحث العلمي، وتقديم الخطط والإستراتيجيات، أما الخصائص فتتركز حول وضوح الهدف والمهام التي يقوم بها المركز لدعم القرار والارتكاز على مجموعة منتقاة من الخبراء والأكاديميين مع القدرة على الابتكار والإبداع.

كما تم بيان علاقة مراكز الأبحاث والدراسات بمقومات نجاح الاقتصاد باعتماد خطوات منها حرية عمل الباحثين وتوفير البيانات والقناعة بدور مراكز الأبحاث الاقتصادية. كما تم عرض مقومات نجاح التنمية وعلاقتها بمراكز الأبحاث والدراسات الاقتصادية. وذلك من خلال المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة والمتكاملة. إلى جانب تأثيرات المراكز البحثية والبحث العلمي على مصادر ومعدل النمو الاقتصادي والذي يتمثل في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا. مع التأكيد أن مؤشرات النمو الاقتصادي تظهر من خلال الناتج المحلي والقومي الإجمالي.

إن الاقتصاد القائم على المعرفة، وهو الاقتصاد الذي تتبناه أغلب الدول المتقدمة، لا يقل أهمية عن الاستثمار في أي مجال آخر ويقدم دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمعات الإنسانية. وتتمحور أهداف مراكز الأبحاث والدراسات الاقتصادية في دعم البحث العلمي الاقتصادي بإنشاء وتطوير البنية التحتية للبحث العلمي الاقتصادي، وتشجيع البحث العلمي في المجال الاقتصادي. وإجراء البحوث والدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية. وعن أهمية البحث العلمي في الاقتصاد اتضح إن البحث العلمي يشكل القاعدة التي تنطلق منها محاور التنمية الاقتصادية وهو مقياس التقدم للدول. إذ تعد المراكز مصادر خبرة ومعرفة يمكن أن تساعد المنظمات الحكومية في إيجاد حلول لمشاكلها الاقتصادية. ذلك أن للبحث العلمي خصائص منهجية وعلمية وموضوعية للوصول إلى النتائج.

وقدم الكاتب واقع مراكز الأبحاث والدراسات في العالم عامةً وفي المملكة العربية السعودية خاصةً. عالمياً يصدر التصنيف العالمي السنوي لمراكز الأبحاث عن معهد "لودر" التابع لجامعة بنسلفانيا الأميركية، بالاستناد إلى معايير معينة. ويعرض التوزيع العالمي لمراكز الأبحاث حسب الدولة، ويأتي ترتيب المملكة العربية السعودية بالمرتبة (18) على الشرق الأوسط وبوجود (13) مركز للأبحاث. كما تم عرض العوامل المؤثرة على المراكز البحثية ومنها تأثير الإنفاق، فكلما

زاد الإنفاق على المراكز البحثية زاد عدد المراكز وزاد تأثيرها، علماً أنه لا يوجد مراكز متخصصة في المجال الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وعن واقع المراكز البحثية والبحث العلمي في المملكة العربية السعودية والدول العربية وجد أن هناك عدة اعتبارات تلعب دورها في هذا الواقع من حيث التوزيع الجغرافي إذ إنها تتمركز في مصر والمغرب والأردن، وفي مجال عملها تبين أنها متعددة التخصصات، ومن حيث أنواعها تبين أن أكثرها مستقلة وشبه مستقلة، وفي مجال تركيزها تبين أن معظمها لها توجه محلي ووطني، وفي مجال مصادر تمويلها تبين أنها تعتمد على المنح الأجنبية أو على المشاريع البحثية، وفي مجال عدد أعضاء مجلس الإدارة تبين أن هذا العدد يتراوح بين (11 إلى 2) في بعض المراكز. أما عن قياس أداء مراكز الفكر والبحوث العربية فهي تقاس بمدى إنتاجاتها العلمية والفكرية، وتأتي قوة مخرجاتها من خلال التوصيات والمخرجات والجهات الأكثر استفادة ومدى فاعلية المعلومات والقدرة على سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية وصانعي القرارات.

كما تم عرض مؤشرات تقييم مراكز الأبحاث إذ يمكن للمراكز البحثية أن تستخدم مجموعة متنوعة من المقاييس لتقييم تأثيرها. وتم عرض العوامل المساعدة لإنشاء مراكز الأبحاث والدراسات الاقتصادية وفوائد إنشاء هذه المراكز. وسُبل تفعيل أدوار مراكز الفكر والأبحاث العربية. وعليه تم عرض ترتيب أفضل مراكز ومعاهد السياسة الاقتصادية وكذلك أهم مراكز الفكر في علم الاقتصاد الدولي، وترتيب مراكز البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، وتوزيعها على مختلف الجامعات.

وتوصل الكاتب إلى استنتاجات مهمة للإطار المفاهيمي بأن هذه المراكز لا تملك بشكل عام التأثير والدور الذي تؤديه مراكز الأبحاث الغربية، وأن مستوى إسهام البحث العلمي في معالجة مشكلات التنمية ما يزال دون المستوى الطموح. ومن النقاط التي أكد عليها الكاتب ضرورة الالتفات إلى مراكز البحوث، وجعلها أداة للتطور والتقدم العلمي، وتوطيد الصلة بين المراكز والمجتمع، وسن التشريعات اللازمة لتمويل مشاريع البحث العلمي مع تأمين التمويل الضروري لمراكز الأبحاث، وتشجيع التعاون بين مراكز الأبحاث وبين الباحثين والأكاديميين محلياً وعربياً وكذلك تشجيع المشاركة في المؤتمرات العلمية.

تناول الكاتب في "الإطار التطبيقي" أثر مراكز الأبحاث والدراسات كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية كمتغير تابع. مبيناً أن الهدف الأساسي هو توضيح العلاقة الكمية المباشرة بين النمو الاقتصادي والبحث والتطوير. حيث أشار أن قياس النمو الاقتصادي يتم من عدة زوايا أولها زاوية الإنفاق باستخدام الطريقة(GDP)= الإنفاق على استهلاك الأسر (C)+ قيمة الاستثمارات التي تنفقها الشركات والأسر(I)+ إنفاق المؤسسات الحكومية على شراء السلع والخدمات (G)+ (الدخل - الضرائب). ومن زاوية الإنتاج بحساب الناتج المحلي الإجمالي= مجموع القيم المضافة للمنتجين الاقتصاديين والمحسوبة على أساس سعر السوق. أما من زاوية الدخل فيكون بحساب الناتج المحلي الإجمالي = دخل التوظيف + التوظيف المختلط + إجمالي الأرباح التي حققتها الشركات + الضرائب على الإنتاج وواردات السلع والخدمات – إعانات الإنتاج واستيراد السلع والخدمات.

كما عرض مؤشرات النمو الاقتصادي ومنها الناتج الإجمالي (المحلي والقومي)، وكذلك التضخم، ومعدل البطالة وميزان المدفوعات. والعوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي. ونظريات النمو الاقتصادي ومنها نظرية النمو الكلاسيكية والنظرية الجديدة التي أشارت إلى أن التوازن الاقتصادي يحدث نتيجة التنوع في كميات العمالة ورأس المال الذي يؤدي دوراً حيوياً في عملية الإنتاج، أما نظرية النمو الداخلي "لرومر" والتي ركزت على أن النمو الاقتصادي يتحصل من قوى داخلية وليس عبر قوى خارجية مثل التقدم التقني.

وعن سؤال البحث وهو "ما أثر البحث العلمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والدول محل البحث"؟ فقد افترض الكاتب أن البحث العلمي يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والدول محل البحث. بفترة امتدت من عام 2000 حتى عام 2018. أما العينة فتكونت من (6) دول عربية هي: (الجزائر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والسودان وتونس).

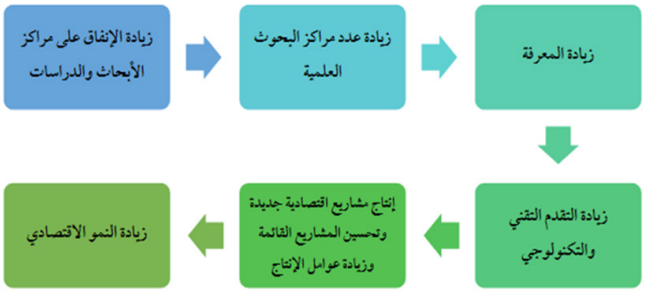

وقد أظهرت النتائج من النموذج القياسي المستخدم في البحث وجود أثر إيجابي معنوي للبحث العلمي على النمو الاقتصادي في دول البحث. ومن هنا يتضح وجود تأثير واضح لعاملي الإنفاق على البحث والتطوير وإجمالي تكوين رأس المال الثابت على إجمالي الناتج المحلي، ويشير ذلك أن زيادة الإنفاق على الأبحاث والتطوير يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كما أظهرت نتائج قياس أثر البحث العلمي على النمو الاقتصادي في الدول العربية بوجود أثر موجب للبحث العلمي ولكنه ضعيف جداً ولا يصل إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي، ووجود أثر ضعيف موجب للتكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك أثر ضعيف جداً لحجم القوى العاملة المشاركة في النشاط الاقتصادي من إجمالي القوى العاملة، ولا يوجد أي تأثير للإنفاق على البحث والتطوير على معدل النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. وتوصل الكاتب في نهاية الفصل إلى وجود علاقة كمية مباشرة بين البحث والتطوير والنمو الاقتصادي في حالة المملكة العربية السعودية.

أخيراً، من أبرز التوصيات المقدمة في ضوء نتائج البحث والتي تطرق لها الكاتب مايلي:

- إنشاء هيئة أو وزارة للبحث العلمي لتكون المسؤولة لتوفير الدعم المعنوي والمالي لمؤسسات ومراكز البحث العلمي، وتشكيل جمعية أو رابطة لمراكز ومؤسسات الأبحاث.
- سن التشريعات اللازمة لزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وتحويل جزء كبير من ميزانية الاستشارات في الدولة إلى المؤسسات البحثية الوطنية بدلاً عن المؤسسات الأجنبية أو الخاصة.
- تفعيل التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث. مع إعادة النظر في الارتباط الإداري والتنظيمي للمراكز البحثية ودورها في التنمية.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في تسهيل عمل مراكز البحث والتنسيق بين مراكز البحث في المملكة العربية السعودية.
- رفع مستوى مساهمة القطاع الخاص في مجالات الأبحاث العلمية.
- الإعداد الجيد للباحثين وتشجيع نظام الفرق البحثية في عملية البحث العلمي.
- تأسيس مراكز أبحاث في كل وزارة من الوزارات، وربط مراكز الأبحاث الوطنية بالمراكز الإقليمية والدولية.

الاستدامة المالية

Financial Sustainability

د. وحيد بن عبدالرحمن بانافع

استاذ الاقتصاد المشارك، معهد الإدارة العامة

يُسلط هذا المقال الضوء بشكل مُقتضب على ثلاثة عناصر رئيسية مرتبطة بالاستدامة المالية وهي مفهوم الاستدامة المالية، ومؤشراتها، وممكناتها. حيث دائماً ما ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بالدول والمنظمات غير الهادفة للربح، وذلك لكون هذه الكيانات تسعى إلى بلوغ الاستدامة بمفهومها العام والتي تعني قدرة الدولة أو المنظمة غير الهادفة للربح على تحقيق رؤيتها وأهدافها ومهامها مع مرور الوقت، وبالطبع سوف يكون ذلك مستحيلاً في ظل غياب الاستدامة المالية. ومن هنا جاء الاهتمام بهذا المصطلح والذي يشير إلى مدى تحقق الملاءة المالية Solvency وتوفر السيولة Liquidity لهذه الكيانات من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية في الأجل القصير، والمتوسط، والطويل. فلم تكن غايتها الرئيسية تعظيم فوائضها (أرباحها) المالية وإنما تقديم خدمات للمجتمع. فالدولة تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق رفاهية المواطن وليس تعظيم فوائضها المالية وتوزيعها على الحكومة، كذلك الحال بالنسبة للمنظمات غير الهادفة للربح فغايتها الرئيسية تقديم خدمات لأفراد المجتمع وليس تعظيم أرباحها وتوزيعها على أصحاب المصلحة. وبالتالي تعتبر الفوائض (الأرباح) المالية بمثابة وسيلة وليس غاية لهذه الكيانات.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الغالب يتم التعامل مع مفهوم استدامة الشركات (الأعمال) كمرادف لمفهوم الاستدامة المالية وهذا بالطبع فهم غير دقيق، فاستدامة الشركات تعني استمرارية المنظمة سواء هادفة أو غير هادفة للربح في المحافظة على مواردها وأصولها في الأجل القصير، أو المتوسط، أو الطويل، وذلك بعد أخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئة. وبالتالي يتضح من هذا المفهوم أن بقاء استمرارية المنظمات لم يعد مرتبطاً بأدائها المالي ومدى تحقيقها للأرباح، وإنما أصبحت بحاجة إلى إدخال مؤشرات أخرى غير مادية مثل مؤشرات اجتماعية واقتصادية وبيئة. وعند النظر إلى مفهوم الاستدامة المالية بشكل عام نرى انه يُقصد به قدرة الدولة أو المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الأجل القصير، والمتوسط، والطويل بهدف تحقيق رؤيتها.

ويتبادر للكثيرين السؤال التالي: هل مفهوم الاستدامة المالية ينحصر بالضرورة في أن الإيرادات تساوي المصروفات؟

إذا افترضنا مجازاً أن الإجابة على هذا السؤال هي نعم، وحققت هذه الكيانات استدامتها المالية في العام 2019، وبعد ذلك جاء العام 2020 والذي يمثل العام الذي حدثت فيه أزمة كورونا والتي كان لها بالغ الأثر على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي. فعند افتراضنا أن مصطلح الاستدامة المالية يعني أن الإيرادات تساوي المصروفات فإنه في عام 2020 سوف تواجه هذه الكيانات مشكلة الإعسار المالي Insolvency (إفلاس الدولة)، وذلك لعدم قدرة الإيرادات على تغطية الالتزامات المالية في هذا العام. وعلية فإنه من الضروري لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون لهذه الكيانات القدرة على خلق فوائض (أرباح) مالية تراكمية تساعدها في تخطي العقبات المالية غير المتوقعة التي من المحتمل أن تواجهها في المستقبل، بالإضافة الى التوسع في نشاطاتها المستقبلية.

فعند اشتداد الازمات الاقتصادية والسياسية، تنخفض إيرادات هذه الكيانات مما يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وبالتالي تلجأ لوسائل تستطيع من خلالها تعزيز استدامتها المالية بالشكل الذي يكفل لها تحقيق رؤيتها وأهدافها ومهامها. حيث أخذت الاستدامة المالية حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي على المستوى الكلي، على سبيل المثال أشارت نظرية المكافئ الريكاردي Ricardian Equivalence Theorem أن تمويل العجز في المالية العامة عن طريق اللجوء إلى الدين العام سوف يؤدي إلى زيادة الضرائب مستقبلاً، بالقيمة الحالية للعجز الحالي. إذ اعتمدت هذه النظرية على رشادة الأفراد (Rationality)، والتي تشير إلى أن لجوء الدولة للدين في الفترة الحالية (الفترة الأولى) لتغطية عجز المالية العامة سوف يؤدي إلى زيادة الضرائب مستقبلاً (الفترة الثانية)، وحيث أن الأفراد توقعوا ضرائب أعلى في المستقبل (الفترة الثانية) لذا ادخروا أكثر في الفترة الأولى لكي يكونوا قادرين على السداد في الفترة الثانية. وبالتالي وفقاً لهذه النظرية فإن لجوء الدولة للدين العام أو الضرائب لتمويل عجزها المالي سوف يؤديان إلى نفس النتيجة. وبمعنى أخر فإن عجز الموازنة الحالي سوف يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص؛ وبالتالي لن يتغير الادخار الوطني، ولن تتأثر معدلات الفائدة، ولا التوازن بين الادخار والاستثمار. لذا فان إحلال العجز في الموازنة بالدين ما هو إلا ترحيل توقيت فرض الضرائب، لذا فأثريهما متكافئ على الاقتصاد.

كذلك افترضت نظرية عدم التمويل البونزي NPG رشادة الدولة عند اقتراضها لتمويل عجزها المالي، وبالتالي رأت هذه النظرية ألا يتبع سلوك الدولة السلوك البونزي، حيث يشير السلوك البونزي إلى الاقتراض بصفة مستمرة لسداد مديونيات قديمة، مما يجعل الدين يؤول إلى مالا نهاية. ووفقاً لهذه النظرية فإن الدين العام يجب أن يؤول في المستقبل إلى الصفر، وبالتالي لن تدخل الدولة في حلقة مفرغه من الديون كما هو الحال مع بونزي.

أيضاً افترض منهج القيد الزمني للموازنة العامة (IBC) تشابه سلوك الدولة مع سلوك الأفراد، والذي

يشير إلى أن يكون الانفاق في حدود الدخل، وبالتالي يجب على الدولة تعظيم منفعتها في حدود دخلها لتحقيق استدامتها المالية. وبجانب ما استعرضه الفكر الاقتصادي من نظريات تناقش موضوع الاستدامة المالية، هناك عدد من المؤشرات التي يمكن تبنيها لتقييم الاستدامة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي ومن أبرزها:

- نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة والعشرين في ديسمبر 2005 ألا تزيد نسبة الدين العام على الحكومة العامة عن 60% من إجمالي الناتج المحلي.

- مؤشر الفجوة الضريبية: والذي يمثل الفرق بين الإيرادات الضريبية المحتملة من الأنشطة الاقتصادية والايرادات الضريبية الفعلية، فإذا كانت الفجوة كبيرة وتتزايد بمعدلات مضطردة لصالح الإيرادات المحتملة، فمعنى ذلك أن هناك حاجة ماسة للبحث عن مصادر تمويلية أخرى.

ولم يولي الفكر الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزئي ذات الاهتمام الذي أولاه للاستدامة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات المالية التي من خلالها يمكن تقييم الاستدامة المالية في المنظمات غير الهادفة للربح، ومن أبرز هذه المؤشرات:

- الربحية: يطمح القطاع غير الهادف للربح بجميع اشكاله إلى تحقيق حد أدنى من الأرباح تمكنه من الاستمرار في تنفيذ مهامه الحالية والتوسع في مهامه المستقبلية، بالإضافة الى قدرته على مواجهة أي تحديات مادية في المستقبل. وبالتالي يقع على عاتق الإدارة تحديد الهامش الربحي الذي يحقق لها أهدافها وفقاً لرؤيتها المستقبلية وليس بهدف تعظيم أرباحها كما هو الحال في القطاع الربحي.

- السيولة: حيث تمثل قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها (فواتير، أجور، ... الخ) في الأجل القصير. إذ انه في حالة عدم توفر السيولة الكافية لتغطية التزاماتها في الأجل القصير تلجأ هذه المنظمات إلى إيقاف بعض من برامجها الرئيسية مما يُعيق تحقيقها لأهدافها المرجوة.

- الملاءة المالية: تمثل مدى قدرة المنظمة غير الهادفة للربح في الاستمرار والتوسع في تقديم خدماتها في الأجل الطويل، وبمعنى أخر تعني قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

- كفاءة الإدارة: وتمثل قدرة إدارة المنظمة على تقديم أقصى خدمة ممكنة بأقل قدر من الموارد البشرية والمادية والمالية.

- فاعلية الإدارة: وتمثل قدرة المنظمة على إدارة مواردها وبرامجها بالشكل الذي يضمن تحقيق أهدافها.

ويمكن تبني تحليل SWOT للتقييم المبدئي للاستدامة المالية في المنظمات غير الهادفة للربح وبالأخص في حالة عدم توفر البيانات الثانوية. إذ يعتمد هذا التحليل على تحليل نقاط الضعف، والقوة، والفرص، والتهديدات التي قد تواجه المنظمة في المستقبل. حيث يتم تقييم الاستدامة المالية من خلال التركيز على أربعة عناصر أساسية:

- الممارسات المالية: والتي تمثل جانب المسئولية الملقاة على عاتق المنظمة في إدارتها للممارسات المالية.

- تنمية الموارد المالية: تمثل جانب فاعلية المنظمة في حصولها على مواردها المالية.

- التخطيط الاستراتيجي: يمثل مصداقية المنظمة تجاه الداعمين لها.

- القدرة على الابتكار: يمثل قدرة المنظمة على إيجاد نوع من الابتكارات تساعدها في خلق فرص تساهم في سرعة استجابة المنظمة للتغيرات الداخلية والخارجية.

أيضاً يمكن الاستعانة بنموذج TWOS والذي يعتبر جزء من طريقة SWOT وذلك لما يتميز به من ديناميكية في التحليل مقارنة بطريقة SWOT الساكنة، حيث يظهر كمصفوفة مما يتيح لنا عند التحليل عمل "مقارنات" و"تقاطعات" بين نقاط القوة، ونقاط الضعف، والتهديدات، والفرص. فمن خلال هذه الطريقة نحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- مدى وجود نقاط قوة تساعدنا على استغلال الفرص المتاحة لتحقيق الاستدامة المالية للمنظمة.

- مدى وجود نقاط قوة تمكن المنظمة من تقليل أو إزالة التهديدات التي تواجهها في سبيل تحقيق استدامتها المالية.

- مدى وجود نقاط ضعف تؤثر سلباً من الاستفادة من الفرص المتاحة للمنظمة في تحقيق استدامتها المالية.

- مدى وجود نقاط ضعف تؤدي إلى زيادة التهديدات لدى المنظمة بالشكل الذي يُعيقها من تحقيق استدامتها المالية.

ويكاد يكون هناك توافق شبه تام بين الاقتصاد الكلي والجزئي فيما يتعلق بممكنات الاستدامة المالية، حيث يمكن تعزيز الاستدامة المالية على المستوى الكلي أو الجزئي من خلال تبني بعض الممكنات، ومن أبرزها:

- كفاءة الانفاق: والتي تمثل الاستغلال الأمثل للموارد المالية، بالشكل الذي يضمن تعظيم المخرجات (سلع وخدمات) بأقل تكاليف (مدخلات)، وهذا بالطبع مرتبط بكفاءة إدارة الانفاق وفاعليتها.

- توسيع نطاق الشراكات: الدخول في شراكات جديده أو تعزيز شراكات قائمة يخلق فوائد مادية (خلق روافد مالية جديدة، تطوير برامج مالية تعزز استقطاب المانحين)، وفوائد غير مادية (طرح أفكار جديدة وتطبيقها).

- تنويع مصادر الدخل: تعتبر التبرعات، والإعانات، والاستثمارات الذاتية، والوقف، وتقديم خدمات برسوم رمزية و(الضرائب على مستوى الاقتصاد الكلي) من اشكال تنويع مصادر الدخل، والتي تضمن زيادة مستوى الاستقرار المالي لدى هذه الكيانات وبالتالي تحقيق استدامتها المالية.

- التخطيط المالي: يُمكن التخطيط المالي الجهات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح من إعداد خططها المالية المستقبلية بفاعلية، فهو عملية مستمرة يوضح من خلالها مقدار الأموال المطلوبة وأوجه انفاقها.

نظرات في الاستثمار الأجنبي المباشر

Insights Into Foreign Direct Investment

د. صالح بن علي السلطان
كبير الاقتصاديين في وزارة المالية (سابقاً)

تسعى المملكة العربية السعودية سعياً حثيثاً في بناء وتطوير اقتصادها، والاستثمار القوي والنوعي أداة للتحقيق. تم تطوير استراتيجية وطنية قائمة على رفع حجم وكفاءة الاستثمارات في المملكة، مستغلة كل فرصة سانحة. والهدف العام إحداث تحفيز قوي للنمو الاقتصادي تماشياً مع رؤية المملكة 2030 في مختلف القطاعات ذات الأولوية مع إسناد دور أكبر إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ووفق النشرة الربعية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من وزارة الاستثمار وصل صافي الاستثمار الأجنبي الى 86 مليار ريال عام 2023م. كما أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات وصل إلى قرابة 900 مليار ريال في العام الماضي 2023. يلاحظ أن أرصدة كل القطاعات باستثناء الأنشطة العقارية في تزايد وبعضها تزايد بنسبة أعلى من بعض. كما أنه تمر سنوات تضعف فيها الزيادة أو قد تنخفض في سنوات بعينها لأسباب عديدة، مثل تفاوت نسبة التضخم في القطاعات، وأوضاع بلدان المستثمرين، ومدى حاجتهم في تلك السنة إلى المال للتطوير أو التوسع في أنشطتهم، ومدى ربحية القطاع ومقارنة ربحيته بربحية قطاع آخر، وهكذا.

تتركّز أهمية جذب الاستثمار الأجنبي على القطاعات المستندة ليس على وفرة المال، ولكن على التقنية الحديثة أكثر من غيرها. ولذا يدخل في ذلك الدفع بصورة أكبر وأقوى تجاه اكتساب المملكة وشبابها للمعرفة والخبرات الأجنبية العالية المستوى في مختلف المجالات وخصوصاً التقنية. ومن الركائز الأساسية في هذا الاتجاه تشجيع الاستثمار الأجنبي، وخصوصاً تشجيع الشركات العالمية على الاستثمار النوعي، وعلى جعل مقارها ومراكزها الإقليمية على مستوى الشرق الأوسط والعالم العربي تنتقل إلى السعودية، ضمن استراتيجية مدروسة.

إن الحوافز كثيرة، والفرص واعدة لبناء علاقات قوية مع شركات عالمية بما ينفع الطرفين الدولة المستضيفة (المملكة) والشركات الأجنبية. فأولًا: الاقتصاد السعودي هو أكبر اقتصاد إقليمي، ومتوسط دخل الفرد مرتفع. ثانياً: بيد الدولة عدة خيارات تحفيزية من دعم، وتسهيلات، وإعفاءات، وغيرها. ويقود الحملة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء. وظهرت الحملة جلية في عدة أحداث كاللقاء السنوي لمستقبل الاستثمار الذي ينظّم سنوياً كل شتاء عادة. وأنشئت له مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار.

من المهم القول: إن تعزيز الاستثمار الأجنبي ليس هدفه الأول الحصول على المال، فالبلاد بحمد الله غنية وهي داعم كبير للمحتاجين في العالم، وخصوصاً في العالمين الإسلامي والعربي. الهدف الأكبر يصب في خدمة تحقيق رؤية 2030 من خلال ترسيخ وتقوية جهود التطوير والتنمية الاقتصادية في البلاد عبر نقل وتوطين نوعي للتقنية والخبرات والمهارات. ووجود قوي راسخ لتلك الشركات العالمية في البلاد، وبما تملكه من تقنية وخبرات، ومعلومات عن الأسواق الخارجية، يسهم في تحقيق النقل والتوطين بأعلى كفاءة وسرعة ممكنتين. ويسرع من ذلك ما نشهده من انفتاح اقتصادي كبير في البلاد.

تستهدف بعض الدول الشركات العالمية، من أجل تحسين ورفع جودة في اقتصادها، مما يتطلب التطرق لآثار الاستثمار الأجنبي على هذه الدول. هذه الآثار يمكن حصرها في تطوير التشريعات والتنظيمات الحكومية، الاستثمار في قطاعات صناعية وإنتاجية متعددة، تحسين دور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية الوطنية، تحسين إنتاجية شباب الدولة المستضيفة، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة. لكن ما مدى تحقق هذه الأهداف؟ أو بعبارة أخرى، ما قوة تأثير الاستثمار الأجنبي في عملية النمو الاقتصادي في الدول المستضيفة؟

تحتاج الإجابة على هذا التساؤل إلى تمحيص واختبارات باستخدام أدوات معيارية تجريبية موضوعية معروفة لدى الاقتصاديين كأدوات الاقتصاد القياسي. إن وجود علاقة قوية وتأثير قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مسألة مفهومة، ولكن الطموحات في تحقيق فهم أعمق لماهية وبنية هذه العلاقة يساعد على تصنيف وتمييز بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وآثارها الاقتصادية بصورة أدق.

على سبيل المثال، انتهت بعض الدراسات إلى أن الشركات متعددة الجنسيات غالباً أفضل في الوصول

إلى الأسواق الخارجية ودعم التصدير، مقارنة بالشركات المحلية للدولة المضيفة. والتبرير أن تلك الشركات المتعددة الجنسيات تملك قنوات خارجية ومهارات تسويقية أفضل بصفة عامة. لقد بيّنت دراسات عديدة وجود تأثير واضح لتلك الشركات الأجنبية على نمو إنتاجية عوامل الإنتاج، كما بيّنت دراسات أخرى أثراً قوياً في زيادة المنافسة في الأسواق المحلية.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي يكون مباشراً وغير مباشر. إن التأثير المباشر يعتمد كثيراً على القدرة الاستيعابية للبلد المضيف، وعلى مستوى المساهمة في تكوين رأس المال الثابت الكلي. من أمثلة الآثار المباشرة أنه يزيد الطلب على التمويل في السوق المحلي، ولكن تأثيره على رفع تكاليف التمويل من عدمه يعتمد على حجم المعروض من الموارد المحلية، وهذا التأثير في حالة المملكة من المتوقع أن يكون غير موجود لعدم وجود شح في هذا الجانب.

من الآثار غير المباشرة المحتملة أنه يحل الاستثمار الأجنبي في حالات بعينها محل استثمارات محلية بصورة قد تكون مرغوبة، وقد تكون غير مرغوبة، وهذا الأمر يتطلب دراسة تفاصيل كل حالة بعينها.

للاستثمار الأجنبي تأثيرات على التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول. بعبارة أخرى، الدول تجد نفسها أمام تحديات متزايدة، نظراً للتطورات التقنية وغير التقنية. ولذا فالتحديات قد تجر هذه الدول إلى تكتلات، بصفتها وسيلة حماية قوية لمواجهة التحديات.

وللاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات على مساعي التطوير والتنويع الاقتصادي، حيث: إن التأثيرات قد تصب في اتجاه ما هو مرغوب فيه كثيراً، وقد تصب تجاه ما الرغبة فيه أقل. ولذا فإن الاستثمار الأجنبي ليس معصوماً من الزلل، فقد يجنح مستثمرون أجانب إلى استيراد متطلبات استثمارهم من الخارج رغم توفرها محلياً، وهذا يزيد من فاتورة الواردات. من جهة أخرى، قد يتسبب الاستثمار الأجنبي في حالات خاصة في مزاحمة الاستثمار المحلي، بدلاً من تشجيعه.

ما سبق يبيّن أن دور ومدى جودة الاستثمار الأجنبي تتأثّر بعوامل عديدة على رأسها طبيعة وظروف وإمكانات الدولة من جهة، والشركات الأجنبية ومدى اهتمامها بنقل التقنية وتطويرها محلياً من جهة مقابلة. وهذه الأمور هي محل اهتمام استراتيجية الاستثمار السعودية المعلنة حديثاً، ولعله تبنى معايير للنظر في مدى قوة تحققها. وتستهدف استراتيجية الاستثمار، كما جاء في موقع وزارة الاستثمار، أولاً: مضاعفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قرابة 20 ضعفاً، لتزيد على 380 مليار ريال سعودي في عام 2030، وثانياً: الاستفادة من مساهمتها القوية في التطوير النوعي والتقني خاصة.

ختاماً.. التساؤل الآن هو ما هي الطريقة المتبعة للوصول إلى الأهداف المبتغاة؟ هناك ركائز يأتي في مقدمتها باختصار توليد الفرص الاستثمارية، وتنويع الخيارات بمختلف أشكالها، وبناء بيئة استثمارية محلية جاذبة وتنافسية.

الإطار الشامل للتنمية لبناء سياسات أكثر فاعلية

Inclusive Development Framework for more Effective Policies

أ. فارس بن عبدالرحمن القضيبي
عضو جمعية الاقتصاد السعودية

في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر العام 2015 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كدعوة للعمل من أجل القضاء على الفقر والجوع، والحد من مجموعة واسعة من التفاوتات نحو تحفيز النمو الاقتصادي، والتكافل الاجتماعي، وحماية البيئة الطبيعية. ونظراً لأن النمو الشامل والأخضر والمستدام متعدد الأبعاد، فسوف يكون هناك حاجة إلى التخلي عن عقلية النمو الفردي القطاعية والجغرافية في بناء السياسات التنموية، والتوجه نحو نهج أكثر شمولية مبني على تمكين المجتمعات لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والتكافل الاجتماعي، والاستدامة البيئية، وأن تكون جميعها مترابطة وأساسية في مكوّن التنمية المستدامة والشاملة.

تسخير أدوات الاقتصاد الكلي نحو التنمية الشاملة

تسهم الحكومات في خلق الظروف المناسبة للنمو الشامل والممنهج، حيث من المفترض أن تلجأ الحكومات أولاً إلى أدوات الاقتصاد الكلي لتصميم سياسات تنموية أكثر متانة، وأكثر استقراراً واستدامة في المجالات الأساسية مثل التعليم العام، والبنية الأساسية، والإعانات الاجتماعية، وكذلك مجموعة من الخدمات العامة.

ويراهن الاقتصاديون على أهمية دور الساحة الاقتصادية في المساهمة في أهداف التنمية المستدامة للمجتمعات والأوطان، وذلك عبر تشجيع البلدان على تبني سياسات تعزز استقرار بيئة الاقتصاد الكلي مع الأخذ في الاعتبار توسيع أجندة الإصلاحات التنموية، التي تقودها تحرير أسواق رأس المال بشكل منظّم من أجل تخصيص الموارد، والاستثمارات على نحو أفضل، وبالتالي تمكين البلدان من النمو بسرعة أكبر، وبطريقة أكثر استدامة.

الإصلاحات التنموية يجب أن تكون أكثر شمولية من خلال التكامل بين القطاعات تتضمنها إصلاح التجارة الشامل، وإعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات العامة، وإصلاح القطاع المالي، وتحسين البيئة المناسبة للاستثمار الخاص، ومن دون هذه الإصلاحات فإن أفقر وأغنى الدول معرضة لخطر التهميش، الأمر الذي يدفع البلدان نحو العولمة الاقتصادية بشدة للاستفادة من موارد بعضها البعض لتحقيق التكامل في عالم مختلف الموارد والإمكانات.

أدوات الاقتصاد الكلي مثل الاستقرار المالي والنقدي مهمة جداً لتخفيف التقلبات الاقتصادية، وتجنب الركود والأزمات المدمرة، والتي تمتد آثارها الفتّاكة على النمو الاقتصادي إلى آثار أكثر فتكاً على التنمية المجتمعية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يقود إلى تهديد أمني لاستقرار الدول والشعوب، حيث لا يمكن فصل أيٍ من مكوّنات الاقتصاد عن المكوّن الاجتماعي، ومن ثم المكوّن الأمني.

الإطار الشامل للتنمية بين الاقتصاد الكلي والجزئي

تحتاج مؤسسات الدولة إلى توفير إطار الحوكمة للتنمية الشاملة مع أهمية التركيز على الجانب الزمني في بنائه، وذلك لتوضيح التداخلات الزمنية في تفعيل أدوات الاقتصاد الكلي، والاقتصاد الجزئي لبناء خطة تنموية أكثر شمولية واستدامة مع التأكيد على أهمية الفوائد الاقتصادية المرحلية، والقطاعية، وذلك في سبيل الاستغلال الأمثل لثروة الموارد بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

تكمن أهمية إطار التنمية الشامل في ربط كل عنصر من عناصر الإطار ببقية العناصر، كما يوضح الإطار أهمية كل عنصر ووظيفته الرئيسية، وأدوات التفاعل والتفعيل، كما أن النمو الشامل هو نمو كلي بطبيعته، وبالتالي فإن جميع مكونات الإطار مترابطة بشكل كامل مع الحفاظ على مرونة وديناميكية أدوات التنفيذ، والتغيير في الحالات غير المعرفة في الخطط التنموية كما حدث في أزمات متعددة تعرَّض لها النظام العالمي "الجائحة على سبيل المثال".

أربع مراحل رئيسة لتنفيذ الإطار الشامل للتنمية

يتضمّن إطار التنمية الشامل مراحل رئيسية لضمان الوصول لخطط تنموية أكثر ترابطاً بين المكونات والقطاعات الرئيسية، وأكثر استدامة في مواجهة التغيّرات، وأشدّ متانة لمواجهة الظروف المجهولة، ويمكن تلخيص هذه المراحل إلى أربع مراحل رئيسية:

1. تشخيص الوضع الحالي: تتمثّل الخطوة الأولى في تشخيص الوضع الحالي لخطط النمو، والتحقق من شموليتها واستدامتها، ويجب أن يشمل ذلك مقاييس الفقر، وعدم المساواة والفجوات في مجموعة متنوعة من النتائج والمؤشّرات، مع الأخذ في الاعتبار أهمية المقارنة الإقليمية والدولية، وذلك بالنظر للمعايير الموحدة، والمعتمدة باستخدام مؤشّرات المنظمات الدولية ذات الشأن.
2. تحديد الأولويات الاستراتيجية والمرحلية: توضح الخطوة الثانية في قدرة صناع السياسات في بناء سياساتهم بربطها في الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى في المقام الأول مع الإبقاء على الأهداف المرحلية؛ والمكتسبات العابرة في خدمة أهداف وغايات استراتيجية النمو الشامل الخاصة بهم..
3. تحليل السياسات العامة والقطاعية وطرق تنفيذها: تبين الخطوة الثالثة أهمية الربط بين المؤسسات والهيئات المسؤولة، وبين القطاع العام والخاص، كما أنها تشمل المؤسسات والمنظمات غير الربحية عن كل مجال من مجالات السياسات التنموية، ويتم ذلك من خلال التحليل المنهج، ووضع سيناريوهات تحاكي المتغيّرات المحتملة، ومدى ترابط تلك السياسات، وقدرتها على المساهمة بشكل منفرد في منهجية النمو الشامل المشتركة.
4. القياس والتقييم والتعديل: الخطوة الأخيرة تظهر مدى جودة السياسات المتخذة من خلال النظر في التقدم التنموي المحرز، وكذلك من خلال النظر في مدى صمودها أمام الظروف العالمية والإقليمية المحيطة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بالبلد عند النظر في الرؤى، والأدبيات الاقتصادية، وتجارب البلدان المماثلة، حيث إنه من المهم جداً الأخذ بالظروف الخاصة بالبلد في القياس والتقييم، ومن ثم التعديل للوصول لمزيج السياسات المناسب.

ختاماً، تحقق منهجية التنمية الشاملة للدول التركيز على مؤشّرات الاستدامة التي تؤثّر بشدة على الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع أهدافها السياقية المحددة، وخصائصها الفريدة عوضاً عن السعي خلف أهداف معينة الأمر الذي يسبب تأثيرات مباشرة على أهداف أخرى، وهو ما تفشل فيه العديد من الدول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجيتها التنموية.

تدفع عقلية النمو المشترك بالاقتصاد نحو تعزيز التنمية الشاملة من خلال التركيز على الركائز البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتسخيرها بشكل أكبر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك عبر خلق نظام يعتمد على التكامل بين القطاعات، وبين المكونات الرئيسية، ودفعها للتحوّل من منهجية الأداء الفردي إلى عقلية النمو المشترك.

الاقتصاد الدائري: هل هو حل مستدام لمستقبلنا؟

The Circular Economy: is it a sustainable solution for our future?

د عبدالله بن مسلط الجسار

عضو جمعية الاقتصاد السعودية

في عالمنا اليوم الذي تتزايد فيه المخاوف من تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، أصبح من الضروري على الباحث الاقتصادي دراسة نماذج اقتصادية جديدة تسهم في تحقيق الاستدامة. ومن بين هذه النماذج التي تحتاج المزيد من الدراسة يبرز مفهوم "الاقتصاد الدائري" كأحد بدائل النموذج الاقتصادي التقليدي الخطي. لكن هل يمكن أن يُعتبر الاقتصاد الدائري حقاً حلاً شاملاً لمشاكل البيئة والمنتج والمستهلك، أم أنه مجرد فكرة وراؤها تحديات كبيرة؟

يُعد الاقتصاد الدائري بمثابة فكرة تتجاوز حدود المألوف حيث يوجد الكثير من التطبيقات العملية للاقتصاد الدائري أحدثت تحولاً جذرياً في كيفية تعامل المنتجين مع الموارد. عندما حلّت بديلاً عن اتباع النموذج الخطي الذي كان سائداً لعقود طويلة والذي يعتمد على الخط التقليدي التالي "استخراج - تصنيع - استهلاك - التخلص"، بينما في نموذج الاقتصاد الدائري سوف يسعى المنتجون إلى "إغلاق الحلقات". بمعنى آخر، سوف يعززون من تطبيق هذا النموذج من إعادة استخدام الموارد وتدويرها بشكل مستدام، مما يقلل من عمليات الفقد ويطيل دورة حياة المواد.

أما بالنسبة للعوائد الاقتصادية للمملكة العربية السعودية من تبني الاقتصاد الدائري فهي تتمثّل في الفرص الحقيقية من إحداث تغيير ات جوهرية من ناحية تحسين كفاءة الإنتاج في الاقتصاد، ودعم ثقافة الاستهلاك في المجتمع، ونتيجة ذلك سوف ينعكس إيجابياً على البيئة. من خلال مراجعة بعض النماذج التي قامت بتطبيق مراحل الاقتصاد الدائري، يمكننا القول مبدئياً: إن هناك جانبين إيجابيين

لذلك، وهما: أولاً: إنه نموذج يتيح للمنتجين فرصة الحفاظ على الموارد الطبيعية، التي باتت مهددة بالنفاد، من خلال تخفيض الاستهلاك والتخلص من الهدر، ثانياً: إن تقليل النفايات وإعادة تدوير المواد يمكن أن يسهم بشكل كبير في تخفيف الضغط البيئي، وهو ما نحتاجه بشدة في ظل أزمة النفايات العالمية، مما يسهم في الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يخلق الاقتصاد الدائري فرص عمل جديدة لتخصصات نوعية في قطاعات جديدة قد يكون أغفلها المستثمر، خصوصاً في مجالات مثل إعادة التدوير وصيانة المنتجات. وهذا قد يكون حافزاً اقتصادياً إضافياً أشبه باستحداث رافعة اقتصادية جديدة توطد من النمو الاقتصادي، وتحفّز الابتكار في المملكة العربية السعودية

. ومن الأمثلة التي رُوجِعت حول تطبيق النموذج في منظومتها الإنتاجية وأثبتت جدواها، ويمكن الاستفادة من تجاربها، ما يلي:

1. شركة باتاجونيا: وهي شركة متخصصة في إنتاج الملابس والتجهيزات الرياضية، وقد تبنت نموذج الاقتصاد الدائري من خلال برنامجها الذي أطلقت عليه "Worn Wear"، الذي أتى ليشجع العملاء على إصلاح وإعادة تدوير منتجاتهم لتتم إعادة استخدامها بدلاً من التخلص منها. كما أنها ابتكرت خدمة يتم فيها استبدال الملابس القديمة بخصومات على منتجات جديدة.
2. شركة آيكيا: عملاق الأثاث السويدي، ويملك فروعاً كبيرة منتشرة منها ما هو داخل السعودية قد تبنوا مفهوم الاقتصاد الدائري في تصميم منتجاتهم، ويستطيع المتسوق أن يرى تفاصيل ذلك على كل منتج، حيث أتاح ذلك زيادة استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير، وتقليل النفايات في العالم.
3. شركة تيسلا: عملاق إنتاج السيارات الكهربائية تسعى إلى تحقيق استدامة في صناعة السيارات الكهربائية من خلال تطوير تقنيات إعادة تدوير البطاريات واستخدام المواد القابلة للتدوير في تصنيع السيارات.

لقد أسهم العديد من العلماء الرائدون في تطوير مفهوم الاقتصاد الدائري، ومن أبرزهم: والتر ستاهيل وهو مهندس معماري وخبير اقتصادي، صاغ مصطلح

"من المهد إلى المهد". وروما فلاكي وهو اقتصادي فرنسي، يعد من أبرز المدافعين عن الاقتصاد الدائري في العالم وله مؤلفات عديدة يشرح ويدافع ويدعو فيها إلى هذا النموذج الجديد. وكريس جادسون وهو الباحث الذي اتخذ مجال الاقتصاد الدائري تخصصاً له، حيث قام بتطوير العديد من النماذج التي تركّز على كيفية تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وإعادة تدوير المواد بطرق مبتكرة.

استكمالاً لما تم ذكره، يجدر بنا التنويه إلى أنه يوجد هناك مجموعة من التحديات التي ينبغي على الباحثين لدراسة جوانبها وأخذها بعين الاعتبار عند تطبيق هذا النموذج الدائري بشكل أوسع في المملكة. هذه التحديات يمكن اختصارها في التالي:

1. التكلفة: يتطلب التحول إلى هذا النموذج استثمارات ضخمة في التكنولوجيا والبنية التحتية، وهو ما قد يكون عائقاً للكثير من الشركات، ولكن بدراسة تخفيض التكلفة فسوف نخرج بابتكارات قد تجعل من تطبيق النموذج أمراً ممكناً.
2. التعقيد: يتطلب نظام الاقتصاد الدائري تنسيقاً وتعاوناً بين العديد من الأطراف مثل (البلديات، والمنتجين وبعض الجهات الداخلية والخارجية)، مما قد يعقد من عملية الانتقال فلذلك قد يكون توحيد الإجراءات لمثل هذه النموذج أمراً جيداً.
3. البطء: قد يستغرق الانتقال إلى اقتصاد دائري وقتاً طويلاً نظراً للتغيُّرات اللازمة في التصميم والإنتاج. وهذا قد يجعل الدفع بعمليات استحواذ أو اندماج بشكل أكثر جراءة لتسريع الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الدائري، كما حدث في رفع حصة شركة أرامكو وبترورابغ، الذي سوف يطبق التكامل الرأسي ابتداءً من أول استخراج البترول وحتى إنتاج وتسويق المنتجات.
4. عدم كفاية الحوافز: قد تكون الحوافز الاقتصادية الحالية غير كافية لتشجيع الشركات على تبني ممارسات دائرية. مما يطرح فكرة إمكانية النظر في تقديم بعض الخصومات، أو الدعم للشركات التي تطبق مثل هذا النموذج لديها.

رغم كل التحديات التي سبق ذكرها، يمكن القول: إن الاقتصاد الدائري ليس مجرد صيحة جديدة في عالم الاقتصاد، بل هو خطوة حقيقية نحو تحقيق الاستدامة البيئية بشكل خاص. وبلا شك فهذه الخطوة تمثّل فرصة مهمة جداً لتقليل الأثر البيئي، وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ورفع جودة الحياة التي هي من مستهدفات رؤية 2030، كما أنه بمبادرة السعودية الخضراء يتم أيضاً تعزيز هذا المفهوم، من خلال هدف تقليل الانبعاث الكربوني وحماية 30% من المناطق البرية والبحرية. إن نجاح هذا النموذج يعتمد على قدرتنا في التغلب على التحديات وتطبيقه بطريقة أكثر شمولية من خلال التعاون بين جميع أركان الاقتصاد سواء الكلي أو الجزئي بما فيه ذلك المجتمعات من خلال دعم واستحداث الأنظمة المناسبة، وترسيخ الوعي لدى الأفراد. نتيجة لذلك، من الممكن أن يكون الاقتصاد الدائري جزءاً أساسياً من حل مشاكلنا البيئية والاقتصادية، ويقودنا نحو مستقبل أكثر استدامة.

علم الاقتصاد وتطور الأمم

Economics and Development of Nations

أ . نجلاء محمد الرشيد
مستشارة اقتصادية وعضو جمعية الاقتصاد السعودية

لقد أصبحت مفاهيم الاقتصاد أكثر تداولاً وشيوعاً حيث يحيط بها اعتقادات تترسّخ يوماً بعد يوم في الأذهان، حيث إن المتغيّرات الاقتصادية هي إلى حد كبير أساس التطورات التاريخية للأمم، ومحور مهم في المحاولات المتنوعة لتفسير التقدم العام للمجتمعات. لذا يظهر الشغف الكبير الذي يستحوذ على الإلمام بالمعرفة اللازمة لفهم هذه المعطيات من خلال العديد من العلوم الاجتماعية التي تدرس النشاطات الإنسانية وفي مقدمتها علم الاقتصاد.

يرى البعض أنه ينبغي النظر إلى علم الاقتصاد على أنه ليس فقط تخصصاً أو مهنة، بل هو طريقة للتفكير وأسلوب عملي لتحقيق الأهداف بكفاءة حيث يفترض بنا كأفراد في هذه المجتمعات أن نفكّر بطريقة رشيدة أياً كانت مسميات مهننا ومشارب حياتنا لأن المشكلة المشتركة بيننا هي بطبيعتها تتمثّل في كيفية المواءمة بين حاجاتنا غير المحدودة وإمكاناتنا المحدودة.

كان الأساس من دراسة هذا العلم هو التعامل مع مشكلة الندرة التي تواجه كل المجتمعات في كيفية الاستخدام الأمثل لمواردها المحدودة لضمان استمراريتها عبر الأجيال واستدامتها. بالإضافة إلى ذلك تمحورت الاستراتيجيات التنبؤية الاستباقية التي تضعها حكومات الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي، أو من ناحية تبادل الموارد منطلقة من المفاهيم والنظريات التي تشكّلت عبر قرون.

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي وضعه آدم سميث مروراً بالفكر الشيوعي لكارل ماركس، والممارسات الاشتراكية التي طبقت، وصولاً إلى نماذج الاقتصاد المختلط بمختلف تفرعاته (بما في ذلك الاقتصاد الإسلامي) تجسّدت عملياً في تباين مستويات التدخل الحكومي في القرار الاقتصادي، وكل هذا في سبيل محاولة تقديم حلول مقبولة للمشكلة الاقتصادية.

وبالرغم من ظهور العديد من المدارس الاقتصادية المختلفة في منطلقاتها، وتحيزاتها الفكرية، وانبراء علماء وأساتذة اقتصاد لكل منهم نظرياته التي تعكس اختلاف آرائهم إلا أن الأساس المشترك بينهم يبقى في الغالب هو محورية المشكلة الاقتصادية (مشكلة الندرة). لذا، ينظر دوماً إلى هذه المشكلة على أنها بمثابة قيد يحكم القرارات والسياسات في الدول مع تفاوت الموارد الطبيعة، والبشرية المتاحة لها، وما تحويه أراضيها وسهولة استخراج ما تريده منها، ومدى قدرة هذه الدول على تحقيق ميزة تنافسية لها مقارنة بغيرها، أو من خلال تراكم المعادن النفيسة كما اعتقد التجاريون.

بالإضافة إلى أهمية معرفة المؤشّرات الاقتصادية لتحليل الوضع الاقتصادي، وتقييمه مقارنة بالدول الأخرى مثل بيانات الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الإيرادات والمصروفات، والصادرات، والواردات، وغيرها. دراسة هذه المؤشّرات تسهم كثيراً في معرفة نقاط القوة والضعف التي تساعد على تطويرها، وتجنب الدخول في الأزمات الحادة، والدورات الاقتصادية، وذلك باستخدام السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) الملائمة.

وإن كانت من طبيعة الدورة الاقتصادية وبالنظر إلى المؤشّرات الخاصة بتكوين الأزمات الاقتصادية فهذا يعني أنه من الضرورة بمكان التصدي مبكراً للمشاكل المنبثقة منها ممثلة بالفقر والبطالة والانكماش والكساد، وعجز بعض الدول عن تسديد ديونها، والحفاظ على مستويات كافية من احتياطاتها النقدية، ورصيدها من الذهب والفضة (وغيرهما) في سبيل التصدي للأزمات.

من ناحية أخرى، يُعد نوع التمويل ومصدره عنصر محوري في الدورة الاقتصادية فهو الذي يمد القطاعات المختلفة ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعمليات الاستثمار، وتحقيق التنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام. قد لا يكون بالضرورة التمويل من أجل الاستثمار، ولكن الاقتصاد يعطي أهمية بالغة لعمليات التمويل المحفزة للطلب الفعّال بمختلف أنواعه. حيث تعد صيغ التمويل متعددة ومتنوعة، ويمكن تطبيقها في مختلف الآجال (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، وذلك بتكيفها مع متطلبات الاقتصاد الحديث.

إن استثمار الأموال بالطريقة الصحيحة من قبل الأفراد والمجتمعات، ودعم القطاع غير الربحي في تحقيق أهدافه يعود بالفائدة من دون شك عليهم من خلال الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة والتقدم والازدهار للأمم. أما فيما يخص بإدارة الموارد والإيرادات فإنه يقع على الحكومات مسؤولية في كيفية القيام بتوزيع الدخل والثروة، وذلك لأن أفراد المجتمع تختلف مستوى قدراتهم مع وجود فئات بحاجة للتدخل لضمان حقوقهم بما في ذلك الأيتام، والمقعدين، والمعوزين، وغيرهم.

باختصار، لقد خلق الله (عز وجل) الإنسان وأوجد معه القدرة الفطرية الطبيعية على التفكير والتدبر في كيفية العمل على تحقيق مصلحته من خلال آلية تبادل المنافع واستغلال الموارد رغم محدوديتها، ولذا وجبت على البشر مسؤولية الاجتهاد بوضع الأطر التي تنظّم وتحقق المصالح الاقتصادية لهم لأن مشكلة الموارد هي مشكلة توزيع كما هي مشكلة إنتاج، كما سبق ذكره.

ملخصات أفضل بحوث تخرج طلبة بكالوريوس

Abstracts of Best Undergraduate Students Research

1. هيكل الاقتصاد السعودي والعدالة الاجتماعية: إشارة خاصة لدور الصناعات التحويلية والخدمات

الطالبة/ رغد وليد باسودان

يختلف الهيكل الاقتصادي لكل دولة بناءً على مدى نمو مختلف قطاعاتها، ولذا قد يؤدي التفاوت في التطور الاقتصادي بين القطاعات إلى تفاقم الفوارق بين الرجال والنساء في مجالات العمل والفرص الاقتصادية وغيرها. وعلى العكس من ذلك، قد يسهم في تضييق الفجوة بينهم، اعتمادًا على طبيعة القطاعات المهيمنة. تراعي بعض القطاعات هذه الفوارق، وأخرى قد تكون طبيعة العمل فيها لا تناسب المرأة، مما يؤدي إلى التأثير على توزيع الثروة والدخل والتي ينتج عنها تزايد التفاوت بين الرجال والنساء، مما ينعكس سلبًا على العدالة الاجتماعية في الدولة. بناءً على ذلك، تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العدالة الاجتماعية -مستوى التنمية الجندرية (GDI) - والهيكل الاقتصادي من جانب لم تتطرق له الأدبيات السابقة، وهو تأثير نمو قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات على الفجوة بين الجنسين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1991-2021. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتحليل البيانات في عرض الإطار النظري والتطبيقي، كما استخدمت نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في المنهج القياسي لقياس نمو كلًا من قطاعي الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات، من خلال حساب نسبة القيمة المضافة للقطاعين من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتحديد أثر نموهم على الفجوة بين الجنسين والتي تقاس بمؤشر التنمية الجنسية؛ من برنامج منظمة الأمم المتحدة. وتدل النتائج على أن العلاقة معنوية وعكسية بين نمو قطاع الصناعات التحويلية والفجوة بين الجنسين، حيث زيادة نمو قطاع الصناعات التحويلية يقلل الفجوة بينهما بالمملكة؛ أي يرفع من قيمة مؤشر التنمية الجنسية. كما تبين أن العلاقة معنوية وطردية بين نمو قطاع الخدمات والفجوة بين الجنسين، حيث زيادة نمو قطاع الخدمات تؤدي إلى زيادة الفجوة بينهما؛ أي يقلل من قيمة مؤشر التنمية الجنسية، لكن تأثير قطاع الصناعات التحويلية على الفجوة بين الجنسين أكبر من تأثير قطاع الخدمات.

2. محفزات نمو القطاع العقاري السعودي: ما دور تمكين المرأة السعودية اقتصاديًا؟

الطالبة/ رود خالد العجاجي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تنويع الإيرادات غير النفطية من خلال تطوير القطاعات المختلفة. يُعد القطاع العقاري قطاع رائد ويتمتع بأهمية عالية عالمياً، حيث يُعد أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي؛ لما يتميز به القطاع من الاستثمار الآمن والمستقر، وعلاوة على ذلك يتميز الاستثمار العقاري بتوفير حماية ضد تأثيرات التضخم من خلال زيادة قيمة العقارات مع الزمن. وقد تزايدت مساهمة المرأة السعودية في الآونة الأخيرة مع دخولها للمجال الاقتصادي والاستثماري، والعقاري، الذي يُعد من أهم القطاعات التي تُسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار. واعتمادًا على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس دور تمكين المرأة السعودية اقتصاديا في تحفيز نمو القطاع العقاري خلال الفترة (2010-2023) على خلاف الدراسات السابقة التي بحثت في تأثير تمكين المرأة الاقتصادي على متغيرات أخرى. اعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري والتحليل الإحصائي، بالإضافة الى الأسلوب القياسي باعتماد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). حتى يتم اختبار هذه الدراسة، تم الاعتماد على مؤشرات معدلات توظيف النساء السعوديات إلى السكان، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشاط العقاري، ومتوسط شهري لأسعار الفائدة بين البنوك. توصلت نتائج الدراسة من خلال النموذج القياسي إلى وجود علاقة غير معنوية بين تمكين المرأة السعودية اقتصاديًا وتحفيز نمو القطاع العقاري. بمعنى آخر، نتائج البيانات الحالية توضح عدم تأثر القطاع العقاري، بالتمكين الاقتصادي للمرأة. على الرغم من أن الاحصائيات الواردة في الدراسة تُشير إلى أن المستوى المادي للمرأة يُعد جيدًا، من خلال انخفاض فجوة الأجور بين الجنسين، وارتفاع معدلات توظيف الإناث في الفترة الأخيرة، التي تتماشى بدورها مع رؤية 2030، إلّا أنّ وعي المرأة في الفرص الاستثمارية العقارية لا يزال منخفضًا مقارنةً بالفرص الاستثمارية الأخرى بما يؤكد على أهمية توعية المرأة السعودية بجدوى الاستثمار في العقار.

3. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1996-2020)

الطالب/ عبدالمجيد بن سالم آل حامد

تُعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات المهمة في الدراسات المالية والاقتصادية. تتعلق السياسة المالية بالإجراءات التي تتخذها الدولة بشأن الإنفاق العام والإيرادات العامة بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية. يُعبر عن النمو الاقتصادي بزيادة الدخل الفردي الحقيقي وزيادة متوسط الناتج والاستهلاك مع مراعاة معدل نمو السكان. تُعد السياسة المالية أداة حيوية لأي بلد لتحقيق النمو والاستقرار، خاصة في المملكة العربية السعودية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. يتناول هذا البحث أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة من 1996 إلى 2020. يستهدف البحث تحليل العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية مع تقييم فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار. يعتمد البحث على المنهج الكمي من خلال جمع البيانات من مصادر رسمية مثل وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء حيث تم معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ممثلاً في نموذج الاقتصاد القياسي، المعروف باسم نموذج الاستهلاك والاستثمار، حيث تم استخدام هذا النموذج لتحليل العلاقة بين الناتج الإجمالي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية ومتغيرات السياسة المالية الرئيسية التي شملت الانفاق الحكومي والضرائب. أظهر التحليل وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي. بينما لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب والناتج المحلي بسبب طبيعة الضرائب المطبقة في المملكة. أما بالنسبة للاستثمار فقد كان له تأثير ضعيف بسبب اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط. من جانب آخر، أظهر النموذج القياسي أهمية السياسة المالية ودور أدواتها الرئيسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالمملكة. النتائج المتوقعة ستساهم في فهم كيفية تأثير السياسات المالية على النمو الاقتصادي المستدام وتقديم توصيات لتحسين تلك السياسات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

The Economic Competitiveness of GCC States

Justin Alexander

Director of Khalij Economics

author of the newsletter "The Gulf Weekly"

justin@khalijeconomics.com
linkedin.com/in/justinalexander

The academic literature is full of arguments suggesting that hydrocarbon exporters are likely to face significant difficulties in other parts of their economies ("the Dutch disease", "the resource curse", "the rentier state" and so forth). Therefore, it is often a surprise to people unfamiliar with the Gulf Cooperation Council (GCC) states to learn that Saudi Arabia and its neighbours have developed into increasingly broad and dynamic economies, some of which are a match for the most advanced countries in their competitiveness for trade, investment, tourism and talent.

This assertion is borne out by assessments of the region's policies and capacities produced by leading business schools and consultancies. For example, the Swiss International Institute for Management Development (IMD) ranks five of the Gulf states amongst the top third of countries in its 2024 World Competitiveness Yearbook, which scores countries across dozens of indicators related to business and government efficiency, infrastructure quality, and economic performance.

The UAE leads the region in the IMD index and comes in at 7th place globally, out of 67 major economies, followed by Qatar at 11th. Saudi Arabia is next, at 16th, and has been one of the world's most rapidly improving countries recently, rising from just 32nd in 2021. Often in these kinds of indices, the annual changes and the detailed breakdown are more useful guides than the overall ranking, because there can be subjectivity and bias in the selection of and weight given to indicators. In the case of the IMD index, the Gulf states perform even more strongly in some of the sub-indices, such as business efficiency, where Saudi Arabia ranks 12th. The index also helps highlight areas of relative weakness, such as capabilities for scientific research, which may help policymakers in setting priorities to further boost their competitiveness.

The IMD index measures national competitiveness in a broad way, but other global rankings focus on specific topics. The World Economic Forum's Tourism Development Index, for example, notes that Saudi Arabia (41st/119) and the UAE (25th) are the only high-income countries in the ten most improved economies over the last five years. The observed surge in tourism to both countries matches this assessment and, in Saudi Arabia at least, it is only getting started.

One aspect of competitiveness that is particularly relevant for Saudi Arabia at present is attracting talent. This is because the Kingdom is seeking skilled migrants to rapidly develop new sectors and deliver on Vision 2030 objectives, alongside the critical, but longer-term, initiatives to upskill nationals. I presented a paper on this topic at a Gulf Research Center seminar in Riyadh. There is some interesting empirical data that suggests Saudi Arabia is being successful in attracting talent, which matches with anecdotal evidence. For example, in a migration database developed by LinkedIn and the World Bank, the ratio of incoming vs departing skilled migrants in Saudi Arabia led the region in 2022-2019, the most recent years available, and was also among the highest globally. A 2024 survey of migrants by Boston Consulting Group pointed to a similar conclusion.

Saudi Arabia's attractiveness for global talent is a relatively recent development. In an annual survey of highly skilled migrants by InterNations, Saudi Arabia was one of the lowest-ranked countries globally as recently as 2017, but by this year had surged to 13th, not far behind the UAE. However, the Talent Competitiveness Index, the broadest measure of countries' ability to attract and retain talent, which is published by the French business school INSEAD, still only ranks Saudi Arabia at 48th globally. The fact that Saudi Arabia is attracting so much talent, despite some areas of weakness identified in the INSEAD index, is largely a testimony to the strength of its recent economic development. However, research on the factors that help countries stay competitive for talent in the long term suggests that there is still plenty for the Kingdom to do, including improving its labour market flexibility and the quality of family life, to help retain talented people and give them a stake in supporting the country's long-term success.

Innovation is another vital element of economic competitiveness. Notably, Saudi Arabia is the third most improved country globally in the Global Innovation Index developed by the World Intellectual Property Organisation (WIPO), rising from 68th to 47th over the last five years. Qatar has also climbed strongly to 49th and the UAE leads at 32nd. Innovation, particularly in the AI sector, is proving more quickly than these backward-looking global ranks and the Gulf states have arguably become global leaders in the sector in only the last year or two. They have some core advantages including geographic locations, energy and capital availability and government commitment that make them highly competitive in a world in which some have said that data is the new oil.

Abstracts from the Journal of Economic Studies
Vol. 16, Issue 2 (Dec. 2024)

أصدرت جمعية الاقتصاد السعودية المجلد 16 / (العدد رقم2 ديسمبر 2024م) من مجلتها "الدراسات الاقتصادية" وهي سلسلة دورية علمية محكمة تصدر نصف سنوياً منذ عام 1998م وتخضع جميع البحوث المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها. تضمن هذا العدد 6 أبحاث محكّمة منها 4 بالعربية و2 بالإنجليزية مع تقديم ملخص لبحث تخرج لطالب بكالوريوس حصل على المركز الثالث في جائزة أفضل بحث تخرج، وفيما يلي عناوينها:

Arabic Papers البحوث العربية

- أثر الدّيْون الخارجية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003-2022)
  أ.د. السيد السريتي و هند محمود السلمي و ريهام محمد الطراهوني
  The Impact of External Debt on the Egyptian Balance of Payments during the period (2003-2022), Prof. Elsayed M. Elseraty, Hind M. Almuslimi and Reham M. Eltarahony
- المحددات الداخلية لربحية البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية (2005-2021): دراسة تطبيقية، د. منار تيسير بطاينة
  Internal Determinants of the Profitability of Islamic Banks in Saudi Arabia (2005-2021): An Empirical Study, Dr.Manar T. Batayneh
- قياس أثر جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية، د.نهى عبدالفتاح حامد
  Measuring the Impact Of the Quality of Forward-Looking Disclosure in Annual Reports On the Firm Value: An Applied Study On Companies Listed In the Egyptian Stock Market Dr.Noha A. Hamed
- تأثير المؤشرات الصحية العامة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، د.فيفيان نصرالدين و سمية نواز و أثير النعماني و شهد الزهراني و البندري الذيابي
  Impact of Public Health Indicators on Economic Growth in Saudi Arabia, Dr.Vivian Nasrulddin, Sumaiya Nawaz, Atheer Alnuamni, Shahad Alzahrani and Albandri Itheyabi

English Papers البحوث الانجليزية

- Insights into Saudi Arabia's Economic Transformation: Renewable Energy, FDI, and GDP Dynamics
  Dr.Nagwa A. Abdelkawy, Dr. Abdullah S. Alshamery and Dr. Munira Z. Aljohar
  رؤى حول التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: ديناميات الطاقة المتجددة والاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، د.نجوى أمين عبد القوي و د.عبد الله سلطان الشمري و د.منيرة زكي الجوهر
- Remittances and Economic Growth in North Africa: A Panel Cointegration Analysis Dr.Mofleh Ali Alshogeathri, Dr.Nizar Harrathi and Prof..Bashir Al-Abdulrazag
  العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: تحليل قياسي باستخدام منهجية التكامل المشترك للبيانات المدمجة ، د.مفلح الشغيثري و د. نيزار حراثي و أ.د. بشير العبدالرزاق

Abstract Best Student Research ملخص أفضل بحث طالب بكالوريوس

- أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1996-2020) الطالب/ عبدالمجيد بن سالم آل حامد
  The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Saudi Arabia (1996-2020), Abdulmajeed Salem Al-Hamid

جمعية الاقتصاد السعودية
قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود
ص.ب 71115 الرياض 11587 هاتف (4674141) فاكس (4674142)